



العناية شرح الهداية ، تأليف البابرقي ، محمد بن أحمد

١٧٨٦هـ . بخط مصطفى بن عبد الجليل الشهير بفواجه زائد
الاسكوبي ٩٧٠هـ .

ج ٢ (٢٠٥) ٢٩ س ٢٦٨٨ اسم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الأعلام ٧ : ٢٧١ ، الأهرية ٢ : ٢٠٩

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ

النسخ د- شرح ————— رح الهداية .

ما وكتبه من المحال في كفتنا
سأصح وعنه
لله ان و در صح احسن العصر
عند الفار القا كما محرو كونه

...



57

ملكية الجبل الأبيض - قسم الشمال
 اسم الكتاب: شرح البداية
 اسم المؤلف: أبو بكر
 تاريخ: ٩٧٩ هـ
 عدد الأوراق: ٢٠٥ (شفا) الباشا
 ملاحظات:

12/11/1919

البسيع
 لما فرغ من ذكر انواع حقوق البدن قال ذكر بعض حقوق العبادات في باب ما يقع فيها
 وذكر البسيع بعد الوقوف على كلامهما من الملوك والبسيع في اللغة عليك المال بالماروز زيد عليه الشرع فقبل هو
 سادته المال بالمال بالترخي بطريق الاكتساب وهو الاجرة لدفعه واصطلاحا يقال باع الشيء اذا شرعه وانشره
 ويقال باعته الشيء وباع منه واشتق الى الانواع التي ذكرها مجموع وجوده ثابت بالكتاب لقوله تعالى واصل البيع
 بالثمن فانه ثم ثمن والثمن يتبعون فخرهم على ذلك والنفذ واحد وجع التثنية وبالجماع فانه لم ينكر احد
 الطرفين وغيرهم وبالمفعول وهو سبب تفرقه فان غلب البقاء المفرد شعاطير ابدل على ذلك وقد يتبادر في
 النفذ في ركعة النجاء والقبول او ما دل على ذلك ونشره وجهه العاقد في العقد التميز وجهه المحل كونه لا مقتضا
 عقد التسليم وحكمه اذ اذ الملك وهو النفذ على الشرع في الجواز شرعا فلا يسقط بغير التميز في البيع قبل القبض بالبيع
 انه منعه من كونه ملكا لان ذلك الشرع ليس شرعا مطلقا بل في الشيء ثم يحسب ما لم يقبض هذا هو المقصود من غير البيع
 فبغير شرط عليه غيره كوجوب التميز وبثبوت الشفعة وعن الذين في تلك المذاهب في الجارية والخيار ابطوا في الضم والعمارة
 عقدا والمبيع اربعة بيع التسليم بمثلها في سمي فغايبه وبيعها بالدين اعني النسي وبيع النسي بالنسي كبيع العقار في سمي
 عرف وبيع الدين بالعين وسمي سلما واعتبار النسي كذلك المساومة وهي التي لا يلفظ في النسي المساومة في
 التولية والوصية وسمي تافيهما **البيع** يقع في النجاء والقبول الانقضاء هو ما يقع على كل عمل المقتضى
 تخرجه على وجه يظهر في المحل والنجاء التباين بين ما تقدم من حكمه العاقدين ايجابا لانه يثبت للآخر عمل
 بقوله فاذا قبض استكمل فمؤلا في رضاء وفي وجهه كمال المقدم ايجابا والمناظر فلو شرط ان يكون
 القبض يلفظ ما مضى من ان يقول الموجد بعث والنجاء شرب لان البيع انشاء نفذ في شرعي وكما هو كذلك
 وهو في الشرع بالبيع يوفى باق ان البيع انشاء فلو اراد انشاء اثبات ما لم يكن وهو ما دل على البيع لاجل حاله في
 شرعي اذ ان الكلام في البيع شرعا وان كان كذلك فهو في الشرع لان النفي الدوام الشرعي لا يكون الا منه في الشرع
 استعمل الموضوع للرداء دفعه في انشاء فينفذ له هذا في كلام الشيخ وابتدئ ضم نفي الى ذلك وهو انما
 استعماله يلفظ الما والادبتم الدليل وهو في **البيع** ولا ينفذ يلفظان احدهما اللفظ المنفصل وانما

لا ينفقد بذلك لأن النبي لم يستعمل في لفظ الماشي الذي يدرك على نحو وجوده فكان الارتفاع مفقودا عليه
ولأن لفظ المستقبل كان معناه الباع كان عذرا لا يبع وأن كان معناه المشتري كان مساوية في هذا
إذا كان اللفظ واحدا مستقلا بدونه البنية التحتية في الحال وإنما إذا كان المراد ذلك فبمعنى البيع واستند ذلك
إلى حقيقة الفقهاء وشرح الطحاوي في قوله لا ينفقد إلا بصفته الاستقبال المحتمل للحال فحق النبي في ذلك لأن هذه اللفظة
الحال في حق الله لا مستقبل لا ضرب بخلافه فمن أن المذكور لفظ المستقبل وهو ثابت بالشيء في
وهو لا يتغير في الحال ولا وضع له فإن أراد الشيخ لفظ المستقبل لا بد من خفاء في عدم انقضاء البيع به وبنية الحال في
صحة لقوله معناه في الحال وإن أراد ما يحتمل المستقبل وهو صفة المضارع فيجوز أن يقال أنه ثابت في الحال وإن
وإن كان بالبنية لا تأخر في المحتمل في الموضوعات الصفة والفاعل المضارع عند اللفظ لا ينفقد في الحال على ما في
ولا يحتاج إلى البنية ولا ينفقد بغيره من الأثر والعقول لا يبقا سلمناه أنه حقيقة في الحال لأن البنية إنما هي في
المحتمل وهو العرف لا لزوم الحقيقة لأن المهم من المجازات إنما ينبغي لزوم الحقيقة لأن الحقيقة تحتاج إلى شيء
أرادة المجاز على أنه دافع للعقول لأن الأثر فإن قيل فإوجه ما ذكر في شرح الطحاوي فالجواب أن بقا المضارع حقيقة
في الحال في غير البيع والحقيقة المتغيرة فيها هو لفظ الما والمضارع فيها مجاز فيحتاج إلى البنية بخلاف الكلام في
ينفقد بذلك فإن أحدهما إذا قال زوجي فقد الأثر وتبين أنفق وقد في الزمان هناك وهو ما قال لأن
هذا فكيف بالكلية والواحد بنوعه في الكلام وقوله وصنعت وأعطيتك هذا البستان انقضاء
البيع لا يخص في لفظ بيع وان شئت بل كل ما دل على ذلك ينفق به فإذا قال بيع منك هذا بكذا انقضاء وصنعت وأعطيت
أي الشيء أو قال اشتريت منك هذا بكذا انقضاء وصنعت وأعطيتك البيع بذلك الشيء انفق لإفادة المعنى المقصود
وكذا إذا قال اشتريت هذا منك بكذا انقضاء يعني بيع بذلك في ذلك لانه امرع بالخذ باليد وهو يكون الآ
بالبيع فقد البيع انقضاء فصار كل ما يؤتي معنى بيع وان شئت سواء في انقضاء البيع به لأن المعنى هو العرف في
هذه العقود وفيد بذلك أن بعض العقود قد يحتاج إلى اللفظ ولا ينفقد بدونه كما في الفاضلة إذا لم يبيننا
جميع ما يقتضيه لهذا ويكون المعنى هو العرف في هذه العقود بغير البيع بالتعاطي في التمسك والخسب في العقود
المقصود وهو الرضا هو الصحيح من أن قال الكريبي البيع إنما ينفقد بالتعاطي والخسب كالتعاطي وإنما
فإن محمد أشار في الجامع الصغير إلى أن تسليم البيع يكفي في تحققه وإذا وجب في أقال الباع من ذلك
بمنه هذا بل إذا لم يلبس أن شاء قال في المجلد قبل أن شاء وردد وهذا يستلزم قبول الخيار في هذا
أدلة لو لم يكن محذرا في الرد والقول كما يجوز على أحد ما هو انتهى الرضا في ما وافضاه بيباع هذا خلف وإذا كان
إيجاب أحد ما غير مفيد للحكم وهو الملك لكن هو الغير لم يختم في ذلك فإن حو التملك ثبت للزني بإيجاب
الباع وهو حق للزني فإنه يكون الرجوع خاليا عن إبطاء حق الغير في الإيجاب إذا لم يكن مفيد الحكم
وهو الملك كان الملك حقيقة للبائع وحق التملك للزني لأن تسليمه بإيجاب البائع لا يمنع الحقيقة لكونه أقوى
من الحق والحالة لا ينفق ما إذا دفع الرجوع إلى السائل قبل المضي فإن المالك لا ينفذ على المشتري لا ينفق
بالدفع لأن حقيقة الملك لا ينفذ المالك فيما لم يملكه من أنقضاء ما هو أقوى منه قال

المجلس جردان يكون جوابا عما يقال ما وجه اختصاص خبرنا بالقبول بالمجلس ولم يسل الاجاب عقيب
خلق القول ان يتوقف على ما في المجلس وتقرر الجواب ان في ابطاله قبل انفضاء المجلس عشرين بالمعنى
وفي ابقاءه فيما لو لم يفسد المجلس في البايع وفي التوقف على المجلس يسرها بما يجتمع في المجلس مع التوقف كما
تقدم فاولا لئلا يفتعل ساعة واحدة دفعا للضرر وتحقيقا لليسر فان قيل لا يمكن للخلع والعقود
على ما ذكره الجواب انها اشتملت على البين من حيث الزجر والموت فكذلك ما منعنا الرجوع في المجلس
فتوقف الاجابة على ما في المجلس **قال** والكتا كالكتا اذ اكتب اقباعا بعد عقدي عبد في ذلك بالكتا
او قال الرسول بعد هذا من فلا الغايب بالكتا فادع في جرحه بذلك فومر بالكتا اليه فخر الرسول المرسا اليه فقال
في المجلس بلوغ الكتا والرسالة اشترت او قبلت في البيع بينهما ان الكتا الغليظ الخطا والخجل لادن النبي ثم
كان يبلغ تاريخ الكتا وتاريخ الخطا وكان ذلك سوان في كونه مبلغا وكذلك الرسول وقدر سفيره في كل يوم
اليه **قال** وليس له ان يقبل في بعض البيع يعني اذا اوجب البايع في شديتين فصاعدا وادام المشتري قبل
العقد في احداهما الاخر فان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك لتقرر البايع بتفريق الصفقة عليه ان القاد
فيما بين التناهي يصفون الجيد الذي في البيع كما يصفون في غير الجيد الذي في البيع فلو ثبت خيار
قبول العقد في احداهما يقبل المشتري العقد في الجيد ويزيل الذي في الجيد عن يد البايع باقلا ومنه وفيه
بالبيع لا محالة وهذا التعليل في الصوغ الموضوع صحيح وانما اذا وضعت المسئلة فيما اذا باع عبد بالكتا
وقبل البايع في نصفه فليس يصحح والتصح في ان يقبل بغير البايع بسبب الشكلة فان قيل فان رضي البايع في
المجلس على بيعه او الجواب بان العذري قال انه يصح ويكون ذلك المشتري في الحقيقة استنبطت الاجابة لاقول
ورضي البايع في قوله **قال** ولما يصح منه هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصص معلومة من بعض كالمو
للذوق وفي الفقيرين باعها بعشرة لادن التي يفسد عليها ما باعتبار الاجزاء فيكون حصص كل بعض معلومة فاما
اذا اشترى العقد للمعدين او فويين لم يقع العقد بقبول احد هاتين رضي البايع لانه يلزم البيع بالصفة ابتداء
وانه لا يجوز كاستياني وان كانت الصفقة منقضة فله ذلك لان نقضه عن البايع واليد اشار بقوله الا
بين شيئا واحدا انها صفتا معنى الصفقة في اليد على اليد في البيع والبيعة ثم جعلت جبارا على العقد
والعقد يحتاج الى بيع وشي وبائع ومشتري وبيع وشراء وباعا بعد هذه الاشياء مع بعض وتوفها يحصل
الصفة ونفقا فاذ اتخذ الجميع اتخذ الصفقة وكذا اذا اتخذ سوي البيع كقوله بعت ما بعتا ففعلت في اتخاذ
الجميع سوي التي لا يتصور فيكون مع تعدد البيع كان قال بعت ما بعتا ففعلت في اتخاذ سوي التي لا يتصور فيكون
وذلك يكون صفقة واحدة ايضا واتخذ الجميع سوي البايع كما في اربعة ما بعتا ففعلت في اتخاذ سوي التي لا يتصور فيكون
الصفة واتخذ الجميع سوي المشتري كان قال بعت ما بعتا ففعلت في اتخاذ سوي التي لا يتصور فيكون
الصفة وتفرق البيع والتمني ان كان يتكرر لفظ البيع فكذلك في التفرق ما يتكرر لفظ التفرق هذا كله قياسا
واستحسانا واما اذا تعدد البايع مع تعدد التي والمبيع بل يتكرر لفظ البيع وكذا التفرق المشتري مع تفرق البيع
والتمني بدون تكرار لفظ التفرق فيجب التفرق قياسا واستحسانا وقيل لا يوجب التفرق على قولهم ويوجب

على قولهم

على قول صاحبنا **قال** واما ما قام من المجلس قبل القول بطلان الجواب هذا منقول بقوله ان شاء قبل في
المجلس وان شاء رد وهو اشارة الى ان رد التناهي يكون صحيحا واخرى دلالة فان القيام دليل على رد
والرجوع وقد ذكرنا ان للموجب الرجوع من جمل الدلالة تعمل على التفرق فان قيل الدلالة تعمل على التفرق اذ لم يرد
منه يعارضه وهو ما لو قال بعد القيام قبلت وجه التفرق فيخرج على الدلالة ليجب ان التفرق انما هو بعد
عمل الدلالة فلا يعارضه وان حصل الرجوع والقبول في البيع والتمني وليس الواجب العاقد في الخيار والتمني
عيبا وعدم رد في خلافه لئلا يثبت كونه ما خاضر المجلس على معنى ان كونه العاقد في بون عام العقدان
يرد العقد بدون رضى من ادم يتفرقا بالادب ان يستدل على ذلك بقوله ثم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
فان التفرق عرض فيقوم بالجوه وهو الادب ان في الفسخ بطلان الحق الاخر وهو التجوز والجواب
على الحديث انه يجوز على خبر القول وقد تقدم تفسيره وفيه اشارة الى ذلك لادن الاحوال ثلث في قوله ان
قوله ما يوجد كلام الموجب قبل قول الجيب والادب ان يكون مراد الجيب عليه والتفرق بينهما ان احدهما ادب والآخر محتمل
والثالث حقيقة فيكون مراد الاخر محتمل ان يكون مراد الجيب عليه والتفرق بينهما ان احدهما ادب والآخر محتمل
لا يقال العقود الشرعية في حكم الجواهر فيكونا متبايعين بعد رجوع كلاهما لان البائع بعد كل منهما كونهما
شرا لا حقيقة كلاهما وكلام حقيقة كلام وهذا الثاني لا ينفي عن ابراهيم النخعي وفقيهه والتفرق تفرق
الاقوال والجواب عما يقال التفرق عرض فيقوم بالجوه وانما ان يقول على التفرق على ذلك يستلزم قيام العرض في
وهو باجماع متكلميهم لانه فيكون اسناد التفرق اليه باجماعا فوجه ترجيح مجازة على مجازة استناد
التفرق والتفرق اليه غير ادعيا سابع شائع فصار سبب استعلاء فيه منزلة الحقيقة **قال** الله تعالى تفرق
الذين اوفوا بالكتا وقال تفرق بين ابيهم سلم والملا تفرق في الاعتقاد وقال ثم ستفرق امتي على
ثلث سبعين فقه وهو ايضا في الاعتقاد في نظر لادن المجاز باعتبار ما يؤول اليه او ما كان عليه ايضا لذلك
على ان ذلك يصح على مذهب ابي يوسف ومحمد على مذهب ابي حنيفة المستعمل اوله المجاز المعتاد عند
والقول الاول ان يقال عمله على التفرق بالادب ان رد الى جهالة اذ ليس له وقت معلوم ولا غاية موقوفة فيصير من
استباه بيع المناذرة والملا بسة وهو مقطوع بفساده وهذا معنى قوله ما لا يشترط له من البيع لهذا الحديث قد مر
او نقول التفرق يطلق على الاعمال والمعامل بالادب ان لفظ التفرق يخرج جهة التفرق بالاقوال بما ذكرنا من ادب
عمله على التفرق بالادب ان الى الجهالة وهذا الثاني يلحق عمل التفرق على الاقوال المنقول عن محمد بن الحسن **قال**
والاعمال المشار اليها لا تحتاج الى معرفة مقدارها الاعمال المشار اليها ثمانية كانت او ثمانية احتاج الى معرفة
في قول البائع لادن بالادب ان في التفرق لئلا يجهالة المفضية الى المناذرة من التسليم والتسليم الذي اوجبه
عقد البيع فان جهالة الوصف لا يفسد المناذرة لوجود ما هو فوق منه في التفرق فيكون التناهي باقيا في
البيع بخلاف التسليم على ما سبنا وهذا انما يثبت في ادم يكون الاعمال رتبة اما اذا كانت جهالة المقدار في البيع
احتمالا لا جوازا لم يقبل في الكتا لادن ذلك مما يتعلق بالادب وهذا الثاني ليس له **قال** والتمني
الطرفة لا يتحقق الا ان يكون معرفة المقدار والصفة الثمان المطلقة عن الاشارة لا يقع العقد ان يكون

Copy

versity

البيع ايضا لا يجوز كالتسليم لان البيع في الكليات والصور فان كان يكون المجازفة او بذكر القدر في المجازفة
المعقود عليه وهو ما يشترط فيه ولا يعتبر بالمعيار في غير المعقود عليه باستحقاق القدر وهو وجود شيء منها او
الغرض من المجازفة والمكاييل اذا لم يكن معلوما لم يتم شيء من القدر والاصل في بيعه حيث الدليل فان المعيار
المعين لم يتقاعدا عن المجازفة والظهر معنى حيث الرقبة **قال** ومن باع صبرة طعام اذا قال البائع
هذه الصبرة كغيره بذكره فانما يعلم مقدارها في المجلس شريطة ان يكون القدر او بالكيل في المجلس وان كان
القول فالبيع جائز والبيع بجملة ما فيها من القدر ان كان كالتسليم في البيع فغير واحد عند البيع وجملة القدر ان
كان له عند البيع ان عرف القدر في المجلس فغير واحد في البيع والبيع بجملة ما فيها من القدر ان كان كالتسليم في البيع
يطلب الشيء او لا الشيء غير معلوم فيقع النزاع واذا اتفق القدر في المجلس او في الاقل وهو معلوم ان كان في
المجلس في المجلس بذكره من المذكورين فيجب ان سأل المجلس بمئة مثقال ساعة واحدة لما تقدم فان قيل
انعدامه فاسد الذي ينقلب طرازا كما اذا كان فاسدا حكمه بغيره او بغيره الخبار اربعة ايام بحيث الفساد
في صلب العقد في يمنع من الانتفاء وتيقن المجلس وما ذكره من الفساد في البيع في صلب العقد بل انما عرفت في
يتيقن المجلس بضعفه بظهور افع في اليوم الرابع ويصعد الى جوارها ان هذه جملة اذ انما في اليد ما هو
كان كذلك في بيعه انما ان اذ انما ما يابى بها فانه يرفع بكيل كمنها وقدر بقوله بايد بها احذر عن البيع
بالقير فانه لا يجوز انما انما ما يابى بها ان كان هو لا فخر او بغيره ان كان الا في غير وعلى كمال المشتري
لا يقدر على الله وانما انما هو ذلك في غير ما منع فكما اذا باع عبد من عبد في على المشتري بالخيار
انما ان القير فانه ايضا اذا اتفقوا انما استحسننا بالتسليم ومعناه انه في معنى ما ورد به المتقاضي
فيكون ثابتا بذكره القير والاستحسان بالتسليم لا يتعدى الى غيره فلهذا لا يجوز البيع فيما نحن فيه فباسا الاستحسان
فانه اذا باع في غير واحد عند المشتري كان المشتري بالخيار فيقوى الصفقة عليه دون البائع دون القير وان كان
في حقه ايضا ان جاء من قبله بالاستحسان على شريطة ان يكون واضحا به وهذا صحيح اذ علم
وغيره سمى وانما اذا لم يعلم بالوجه انه يفرق في بيعه من باع ما لا يفرق في خياره وفيه تحت اقول
تقوى الصفقة لو استلزم الخيار لم يلزم وليس كذلك فانه اذا باع الرجل عبد امسكه بالقران اشتريه
الكل خمسما قبل نقد الثمن فانه يجوز في نصيب التبرك ولا يجوز في نصيبه ولا خيار له فيهما ففرقة الصفقة
ولا يجوز الخيار وانما انما فان فباسا قولنا ان لا يجوز المشتري للزوم البيع الى الواحد بجملة ما في الشيء
فباسا ملته فانه لا خيار له في الثمن لعلم ان البيع منصرف اليه والحاصل ان الخيار موجب للقير في الثمن
انما يتحقق ان لو كان العقد واردا على الكل والمشتري يقبل البعض وليس كذلك ههنا على قولنا ان
ع انما انما انما انما الصفقة لان المشتري لم يقع على الخواص بل يكون حرفة في البعض فلهذا
على نصيبه بجملة ما في الثمن في وقوعه على نصيبه بجملة ما في الثمن بجملة ما في الثمن وانما لا يجوز
فباسا انما انما انما انما الصفقة لان المشتري لم يقع على الخواص بل يكون حرفة في البعض فلهذا
ومن الثابت ان انما الصفقة الى غير واحد بجملة ما في الثمن والعلم انما انما انما انما الصفقة الى غير واحد بجملة ما في الثمن

تقوى الصفقة

تقوى الصفقة على قولها وان لم يلزم على قولنا ان هذا ضعيف لان قولنا ان انما الصفقة في الثمن
والاول ان يقال فيما قولنا ان تقوى الصفقة لان الصفقة موضوعة للكتلة وقصد ههنا ايضا انما الصفقة
تقوى الصفقة على قولنا ان الصفقة لان الصفقة موضوعة للكتلة وقصد ههنا ايضا انما الصفقة
العقد في بعض ما ذكره عليه للفظ من البيع وقصد العاقدان وليس تقوى الصفقة اذ لا تقوى ان يقال انما الصفقة
ان يثبت الخيار لعاقدين جميعا وقد عرفت الجواب في صدر هذا البحث **قال** وكذا اذا قيل في المجلس انما
جميع قدره انما يعني كالتسليم في الخيار وانما ذلك التعليل لا عاقل لانه علم ذلك الا ان في ما كان في حدسه او فطنة البيع
بأن عقد ما يحتاج اليه فادى وليس له من الثمن ما يقابل له ولا يمكن اخذ الا بجملة ما في الثمن تقوى الصفقة
البائع او نصبت فمحتاج ان يشتري في المجلس او في الاقل وهو معلوم ان كان في
المجلس في المجلس بذكره من المذكورين فيجب ان سأل المجلس بمئة مثقال ساعة واحدة لما تقدم فان قيل
انعدامه فاسد الذي ينقلب طرازا كما اذا كان فاسدا حكمه بغيره او بغيره الخبار اربعة ايام بحيث الفساد
في صلب العقد في يمنع من الانتفاء وتيقن المجلس وما ذكره من الفساد في البيع في صلب العقد بل انما عرفت في
يتيقن المجلس بضعفه بظهور افع في اليوم الرابع ويصعد الى جوارها ان هذه جملة اذ انما في اليد ما هو
كان كذلك في بيعه انما ان اذ انما ما يابى بها فانه يرفع بكيل كمنها وقدر بقوله بايد بها احذر عن البيع
بالقير فانه لا يجوز انما انما ما يابى بها ان كان هو لا فخر او بغيره ان كان الا في غير وعلى كمال المشتري
لا يقدر على الله وانما انما هو ذلك في غير ما منع فكما اذا باع عبد من عبد في على المشتري بالخيار
انما ان القير فانه ايضا اذا اتفقوا انما استحسننا بالتسليم ومعناه انه في معنى ما ورد به المتقاضي
فيكون ثابتا بذكره القير والاستحسان بالتسليم لا يتعدى الى غيره فلهذا لا يجوز البيع فيما نحن فيه فباسا الاستحسان
فانه اذا باع في غير واحد عند المشتري كان المشتري بالخيار فيقوى الصفقة عليه دون البائع دون القير وان كان
في حقه ايضا ان جاء من قبله بالاستحسان على شريطة ان يكون واضحا به وهذا صحيح اذ علم
وغيره سمى وانما اذا لم يعلم بالوجه انه يفرق في بيعه من باع ما لا يفرق في خياره وفيه تحت اقول
تقوى الصفقة لو استلزم الخيار لم يلزم وليس كذلك فانه اذا باع الرجل عبد امسكه بالقران اشتريه
الكل خمسما قبل نقد الثمن فانه يجوز في نصيب التبرك ولا يجوز في نصيبه ولا خيار له فيهما ففرقة الصفقة
ولا يجوز الخيار وانما انما فان فباسا قولنا ان لا يجوز المشتري للزوم البيع الى الواحد بجملة ما في الشيء
فباسا ملته فانه لا خيار له في الثمن لعلم ان البيع منصرف اليه والحاصل ان الخيار موجب للقير في الثمن
انما يتحقق ان لو كان العقد واردا على الكل والمشتري يقبل البعض وليس كذلك ههنا على قولنا ان
ع انما انما انما انما الصفقة لان المشتري لم يقع على الخواص بل يكون حرفة في البعض فلهذا
على نصيبه بجملة ما في الثمن في وقوعه على نصيبه بجملة ما في الثمن بجملة ما في الثمن وانما لا يجوز
فباسا انما انما انما انما الصفقة لان المشتري لم يقع على الخواص بل يكون حرفة في البعض فلهذا
ومن الثابت ان انما الصفقة الى غير واحد بجملة ما في الثمن والعلم انما انما انما انما الصفقة الى غير واحد بجملة ما في الثمن

في الثمن

Copyrighted material

۱۶
صلاة و عمر و قربان
بخداستان

وان لم يتم له اتصال فاشبه البناء ولا يذوق الزرع في ج الارض الدنيا الشبهة لانه متصل به للفصل فاشبه المتاع
الموضوع في الدار ولو فزع الحيا فانه متصل بالدارم للفصل ويذوق في سائر الارض والجواب انه غير وارد على التفسير المذكور
فان البشر ليس في وسع فصل الحيا عن اتم **قال** ومن باع نخلا ذابا عا نخلا او شجرة عليه ثم فزع ثم لم يلبس
الوان يقول المشتري اشترته مع ثمره لقوله ثم فزع واشترى ارضا فيها نخلا فانه لم يلبس الا ان يشترط المتاع
وقوله لان ما وضع للفرا يذوق وما وضع للفصل لا يذوق لان العنقود عليه ارض فيها نخلا عليه ففرا ثم
الثمر للبايع اذ بالشروط ولم يذكر النخل **قال** ولان الاتصال وان كان خلفه فيه اشارة الى الاعتبار التام
للمال والدار في خلافه فيما بين ان يكون خلفه او موضوعا ويقال للبايع ستم البيع واذا هو
ذلك عليه فهو يرفع بمالك المشتري عن ملكه بقطع الثمرة ووضع الزرع **وقال** الشافعي حتى يذوق
الثمر ويحصد الزرع لان الواجب هو التسليم للمعتاد ان لا يقطع وفاسد على اذا انقضت مدة
الاجارة وفي الارض زرع فانه يوقع في الحصاد والجواب ان اتم ان المعتاد عدم القطع الى وقت البدء
سما كونه مشتريا فانهم قد يبيعون للقطع ستمناه ولكن الواجب ذلك ما لم يبارونه فاسقطه وقد عارضه
دلالة ايضا بذلك وهي فدامه على بيعه اعم عليه بمطالبة المشتري برفع ملكه وتسلمه اياه فارعا **قال** هناك
اشارة الى الجواب في التفسير عليه ويقرر التسليم واجب في صورة انقضاء مدة الاجارة ايضا ولا يترك الزمان
من البيع فيقال فليكن فيما نحن فيه كذلك لما سألنا ولا فرق بينهما اذا كان الثمر حالا له قيمة او لم يكن
فكونه للبايع في الصحة **وقال** انه يمكن له قيمة يذوق في البيع ويكني المشتري بوجه الصحة ان يبيعه مفرا في بيعه
اعتبارا بينين وما صح بيعه مفرا لا يذوق في بيع غير اذ لم يكن موضوعا للفرار **قال** ولما اذا بيعت الارض
مطوقا عليه وله ولا فرق بين الثمر لا يذوق في البيع وان لم يكن له قيمة ولما اذا بيعت وقد نذر فيها
صاحبها او لم يثبت فانه لا يذوق في البيع لانه موضوع فيها كالمشاع وقد فرقنا في الفضل ان ذلك فيما اذا لم يبيع
البناء في الارض ولما اذا عفن فيها فهو لمشتري وهذا لان بيع العفن بانفاده لا يبيع كذا تابعوا ولو ثبت
غيره لم له قيمة **قال** ابو القاسم الصفار لا يذوق **قال** ابو بكر الاسكافي لا يذوق **قال** الشيخ في كل حال
بعض الشارحين يشدد بدلتون هذا بناء على الاختلاف في جواز بيعه يعني في حق بيعه قبل ان يتناول
المشاع والمناجر يجعله تابعا لغيره ومن لم يفرج عنه جعله تابعا لمشاعه لغيره في بيعه ومشاعه والمناجر يجعله
الزراع والبيع من اجل **قال** ولا يذوق الزرع في الثمر اتم ان اللفاظ في بيع الارض الزرع والشتع الثمران
الزرك بيعت الارض والشتع حيزه على ذلك وقد نذر لم يباذله والتألف يحق فها هو الثمر والمالك يبيع كل
قبله وكثير هو له فيها ومنها حقوقها ومن وافقها والاربع كذا قبله وكثير هو له فيها وله فيها حقوقها
وفي الثاني والثالث لا يذوق الزرع والثمران الحق في العادة يذوقها هو يبيع بدل البيع منه كالمطبخ في
والا في ما يرفع به وهو يخص بالواجب كسب الماء والزرع والزرع يذوق في الاربع يذوق
لعموم اللفظ هذا اذا كان في الارض وعلى الشجر ولما اذا كان الثمر مفرا في الاربع يذوق في الاربع
لا يذوق اذ بالنقص به **قال** ومن باع ثمرا لم يبدل منها بيع الثمر على الشجر ان يكون في الثمر

وَأَمَّا الْمَرْءُ الْفَرَسِيُّ

الكل من ابتداء عباده عن الذن كان معبراً بخلاف ما إذا اشترى الزرع واستأجره في ذلك الزرع فيكون
جانباً لطلبه الفضل لأن الجاهل فاسد لمجهالة وقت الاداء الدرع فان الاداء قد يتقدم لشدة
الوقت فينتهي المبرم والفاقد ما لم يحقق من حيث الاداء فامكن ان يكون متفقاً الشيء وبفساد الشيء
نفساً والمضيق وإذا اشترى الذن كان الفضل ضيقاً وسبيله التصديق ولو اشترى الثمار مطلقاً قطع
المرء على الخيل وفيها من مدة الرزق ثمرة اخرى فان كان قبل القبض يعني قبل تحلية البائع بين المشتري
والثمار ففسد البيع لانه لم يكن تسليم البيع لتقدير القيمة في كان بعد القبض لم يفسد البيع لأن التسليم قد
وجد وجبت ملك السامع واحتل بذلك المشتري فيستحق فيه للاختلاف والفرق في مقدار الزيادة في المشتري
لأن البيع في هذه الحالة ظاهر شاهد له هذا ظاهر المذهب وكان شمس الزينة اللؤلؤ يبقى جوارح وغيره منه
مروي عن اصحابنا وعلى من اشترى الامام الخليل الى يكون في الفضل التجاري انه كان يبقى جوارح ويقول
اجل الموجود اصدراً وحديث بعد ذلك تبعاً لهذا شرط ان يكون الخادع اكثر قوله وكذا في البائع
والبائع يعني ان البيع لا يجوز ان يحدث شيء قبل القبض وان حدث بعد القبض كان والخيل في الخيلة في
جوارح فيما اذا حدث قبل القبض اشترى الاصول للفضل الزيادة على ملكه وهذا قال شمس الزينة
انما يجوز بيع الموجود اصدراً والحدود تبعاً اذا كان ثمرة جوارح فلهذا في دفعها بيع الاصول
قال ولا يجوز ان يبيع ثمرة اذ باع ثمرة واستثنى منها اوطار معلومة لم يخرج ذلك من ملكه ولم يتيقن
مادة الثمرة على روي الخيل او ثمرة جوارح وقد كوفي بعض قولاً بهذا الكتاب ان مادة ما كان على الخيل والثمار
بيع الجوارح في الجوارح وهو مخالف لما ذكر في شرح الطحاوي فانه قال اذ باع ثمرة على روي الخيل او صاعاً يجوز وهذا يدل
البيع لأن المشتري معلوم بما اذا كان الثمرة جوارح او موضوعاً على الارض فباع الكواثر صاعاً يجوز وهذا يدل
على ان الحكم فيها سواء واستدل بقوله ان البائع لا يستثنى مجهول والمجهول لا يرد عليه العقد وهذا
يدل ايضا على ان الحكم فيها سواء استدل بما اذا استثنى بخلاف مقتضى ان البائع معلوم بالمشاهدة كما في قوله قال
القصير فالواحدة رواية للفقهاء وهو قول الطحاوي وغيره من اهل الجعالة المانعة من الجوارح ما كان مفضلاً الى الزرع
وهذه ليست كذلك لانهما يردان فيكون مانعة ويجب ان لا يتم انهما ليست كذلك وانما كان البائع يطلب
صاعاً من الثمار ما يكون والمشتري يدفع اليه وهو الذي التزم فيضيق في الزرع ستمائة ذلك الذي قد لا يكون
المرء قد استثنى فيقول العقد عن القابلة فلا يقع كماله فيعقله في المضاربة لهذا المعنى جوارح صاعاً على
شيء قال بعض الشارحين بشرط هذا قوله انما لا معلومة وقد بان ان المشتري صاعاً واحد او
واحداً فالحكم كذلك وبانه لا يجوز ان يقع شيء بعد الاستثناء اولا وكلامه في مقتضى صحة العقد انما الذي
فلان البائع بعد الاستثناء معلوم كونه المشتري معلوماً ستمائة ان التباين معلوم وذلك ليس بشرط ان
اذ باع موادته وليس له في ذلك جوارح ان يكون البيع في الكتاب اذ هو معلوم مشاهدته وانما الثاني فلا
يجوز استثناء الكواثر اكله فيبطل الاستثناء ويجوز البيع ويجب ان هذا باعتبار المال والى الجوارح
يجوز استثنى جوارح الاستثناء شيء ام لا فصار مجهولاً وفيه نظر انتهى ليست فضيلة الزرع فيكون المشتري

او بعدد والحق لا يجوز وانما في جانب بطلانها اصلها لا يتفق بين اهل العلم في ذلك او علف الدواب او غيرها
لان ما لا يتفق كونه متفقاً في الحال او في الاما انما قصار بيع الخيل والتمرد كونه من الزينة المشتري في ذلك
عوارضه ان البيع قبل ان يتفق به لا يجوز لانه في البيع ثم عن بيع الثمر قبل ان يبدو صلاحه ولأن البيع
بما لا يتفق والتمرد قبل بطلانها اصلها لا يتفق في ذلك قال الشيخ والحق في ذلك وفي رواية انما الذي في الجوارح
التي جردت في بطلانها بيع الثمار او ما يطلع من كمالها بادن البائع حتى يردك فالعشر على المشتري فلو لم يكن له
جوارح في ذلك ما اطلع ما وجب العشر على المشتري وانما الثانية فلا تملك ما لا يتفق في انما وفي جوارح بعض
الذين جوارح بيع الثمر والخيل وهو ثابت بانها في الجوارح الخيل ان تملك اذ باع ثمرة الرزق او ان المرء
الذي في بيعها ستمائة بديل قوله ثم اصاب لولا هذه الآية لم يستعمل احدكم الا اجرة وانما يتوجه هذا اذا اشترى
بشرط الرزق الى ان يبدو صلاحها او بطلان التسليم وانما اجاز البيع وجب على المشتري فلهذا في الحال فيقال
البائع قوله وهذا اذا اشترى الجوارح او اشترىها مطلقاً او بشرط القطع انما اذا قال اشترى على
لأنه على الخيل فقد فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد ان يطلع البيع يقتضي تسليم الموقوف عليه فهو
وشرط القطع سواء كان كمالها على الخيل شرطاً ملك الجوارح في هذا البيع صفة لانه اعاد في بيع او اجاز في
لأن شرطها على الخيل انما ان يكون باعاً وبغيرها وانما اعاد في اجاز في ذلك متى عنه وفيه تأمل
لأن ذلك انما يكون صفة ان لو جازت اعاد في اشجار او اجازها لم يملك ذلك فهو يبيع فيما اذ باع
الزراع بشرط الرزق فان اعادها واجازها جاز فيلزم صفة في صفة هذا اذا كانت الثمرة لم تنقل عنها
انما اذا باعها عطفاً فذلك عندنا في ذلك وهو القياس لأن شرط الرزق انما لا يقتضيه العقد وانما قد
استحسن في هذه الصيغة وقال لا يفسد البيع لتعارف الناس بذلك فخر ما اذا لم يبناه عطفاً لانه شرط
للجاء المعلوم وهو الذي يذبح في الارض والشيء والجواب اننا لان ان التعامل جري في اشترائها الرزق وان
العنا في منتهى الذي في كنهه لا شرط في العقد ولو اشترى الثمرة التي لم يبناه عطفاً ولم شرط الرزق في كمالها
بادن البائع طاله الفضل وان كان بغيره فانه يصدق بما زاد في ذاته بان تقوم ذلك قبل الاداء وفيه
بعد فيستصدق بفضلهما بغيره انما ما زاد حصل بغيره فيصير في حصولها بقوله ان في العصبية في ذلك
بغيره بعد انما في بغيره يصدق شيء لأن هذا بغيره من الشيء الى الموضع لا يتحقق زيادة في الجسم فان الثمرة
اذ صادف بغيره الثانية لانه من انما يصدق البائع شيء بغيره فيصيرها والى بلوغها والكوكب بغيرها الثمر وان
اشترىها مطلقاً عن الرزق والقطع وكما على الخيل باستحجار الخيل في وقت الاداء طاله الفضل لعلها ان
الخيل لعدم التعارض فيما بين الثمار باستحجار الاشجار ولعلها الحاجة الى ذلك لأن الحاجة الى الرزق بالاداء
انما يتحقق اذا لم يكن مخلصاً وها هو هنا يملك المشتري في المشتري الثمار مع اصولها على ما سنده واذا بطل
السيارة في الذن من غير طلبه الفضل فان قيل ان ثمة بقاء الذن فانه يثبت في بعض الاجاز وفي بطلان
المضيق بطلان المشتري كالمكانة الثانية في بعض الرهن بطلان المشتري انما يجب ان الباطل معدوم لانه
الذي لا يتحقق له اصدراً ولا وصفاً غير على ما عرف والمورد لا يقتضي شيئاً حتى يبطل سطلانه لانه كان

Copyri

iversity

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

من غير منقذ الاغنى بالامان
 وكونك انما انشئت لنفسك بالامان
 ثم اوتيتك غنى فليس لك انما الغنى
 عندك وقلت انك انما الغنى
 بغير الخلق الا انك انما الغنى
 صارت لك اوتيتك غنى
 وفتحت لك انما الغنى
 انما الغنى انما الغنى
 انما الغنى انما الغنى
 انما الغنى انما الغنى

للعقد في الآخر بخلاف ما إذا جمع بين عرضين فإن لم يكن البيع أصلا فليس يكون داخل في العقد ولا
 الحكم وفيما إذا كان يؤول في الحجة هو شرط لا يقتضيه العقد كان مفيدا وأنه يضمنه فذلك ما أمكنه فاحتمل
 وإن كان الثاني من أن يقول بغيرها بالكلية كما لو كان على البيع في أصلا فالبيع فاسدا أيضا
 لجهالة البيع وإن كان الرابع عليها المسمى فإن قيل لو كان عدم التفصيل مفيدا في العقد في الآخر لمفسد
 العقد إذا جمع بينه وبين المدبر ولم يولد ولم يفصل المسمى جيب بأن عدم التفصيل مفيد في العقد في الآخر
 ابتداء فيهما إذا انضم عن انعقاد العقد في حق الحكم ما كان كسرها لغيره فأنه يجعل العقد فيما شرط فيه الخيار في حق
 الحكم كعدم فلو انعقد في حق الآخر انعقد للعقد ابتداء وفيه جهالة وليس فيها إذا جمع بين العرض والطلب
 عن انعقاده في حق الحكم لئلا يؤول في الثاني بخلافه فقد كانت في البقاء صيانة لحق محترم عند نسخ
 العقد الملتزم في المولد ابتداء بالعقد **قال** - واشتبه في قولين على أن يأخذ أهما شاء ومقاله
 اشتبهت أحدهما في قولين على أن يأخذ أهما شاءت بعينه وهو في الثاني أنه في البيع جائز استحسانا
 وكذا في الثاني للثنية وأما إذا كانت الأول أربعة فالبيع فاسدا والقبول انفساد البيع في الثاني فساد
 في الأول وفي الثاني البيع أحد التوازيين في وجهه من مقتضى النزاع لنفاؤه في نفسه أو ما كان ذلك
 فهو مفسد للبيع وهو في الأول في الاستحسان أنه في معنى ما ورد في الشرط وهو خيار الشرط في الجواز
 وفيما ذلك أن شرط خيار الشرط للحاجة إلى دفع الغبن لخياره وهو الأول وفي الحاجة إلى النوع من البيع
 مخففة لأنه ربما احتج إلى اختيار من يتولى بغيره أو اختياره في نفسه لا جله كما أنه وثبت في البيع
 لا يمكن من الجواز إلى البيع كباختيار الحاجة في معنى ما ورد في الشرط وأما أن الحكم يقتضي الاستحسان
 لأنه لما شرط الخيار لنفسه ثبت بالقبول في معنى ما ورد في الشرط فكأنه جواز وكيفية الحاجة وعدم كون
 المعاملة تنفي في المنازعة فإنه ثابت بالشرط الخيار لنفسه سواء كان الأول ثنية أو أكثر وأما الثاني
 فيحقق في الثنية لوجوه للبعد والوسط والرد في فيه والأدفع مكررا غير محتاج إليه فاستغنى عنه
 والحكم لا يثبت إلا بتمام علة وتعلم أن محمداً هو هذه المسئلة في الجامع الصغير في المذكورين وقال هو
 بالخيار ثنية بآراء وكوفي الجامع الكبير وسكت عن ذلك وعلى ذلك اختلاف المشايخ فيه فقال الشافعي
 العقد لا يشترط الخيار لنفسه فمعلوم أن ثنية بآراء محمداً هو هذه المسئلة في الجامع الصغير في المذكورين وقال هو
 اختياره ثم ثنية الشفعي وقال بعضهم بغير العقد وإن لم يذكر الزيادة وذكرها فيما إذا كان اتفاقاً أو شرطاً
 وهو اختيار في الأصل في الردين أن جواز بطريق الرضا في موضع الشبهة فلا يصح بدونه وفيه
 لأن عدم انعكاس المسمى على المسمى به ليس شرطاً في الرضا في جهة الآخر من أن خيار التبعين مما لا
 فلا يتعلق جواز العقد بذلك الزيادة ومنها أن العقد في خيار التبعين مع خيار الشرط لا يتم
 على من غير توقيت على الأيام للثنية وأما إذا كان غير خيار الشرط فلا بد منه وهذا لأن الحكم
 إنما إذا كان خيار الشرط مع خيار التبعين أو كان غير خيار الشرط فلا بد منه توقيت خيار التبعين بالثنية
 إلى ومدة معلومة ابتداء كانت عند الحكم في المسمى به فإن قيل ينبغي أن لا يجوز خيار التبعين

وإنما إذا كان يؤول في الحجة هو شرط لا يقتضيه العقد كان مفيدا وأنه يضمنه فذلك ما أمكنه فاحتمل

فإن كان

وجه الأمر هو قول الشافعي في الردين أن جواز بطريق الرضا في موضع الشبهة فلا يصح بدونه وفيه

على الثنية عند الأول لا تأخذ بالقبول في قوله أن لا ينفذ المسمى إلى أربعة أيام فلا بيع بينهما الجيب أن قوله
 أن لا ينفذ المسمى إلى أربعة أيام يعلق فلا يعلق خيار الشرط فلا يكون إلا في الوارد فيه وإلا فإنه يعلق خيار
 التبعين فإنه من جنس خيار الشرط لأن في كل منهما خيارا في المعلق فكأنه الوارد في خيار الشرط وأردف
 فيه وفيه ذلك أحدهما أن يعلق البيع فيه بثمنه وتعين الآخر لا ماله حتى إذا هلك الآخر بعد ذلك الأول
 أو يعلق عليه في ثمنه وفيه ذلك البيع في حق الآخر لأن رده أمكنه إذا تعين ميسرا وهو في دعواه ذلك
 منهم كما يعلق خيار رده في خيار البيع الآخر لا يكون أقرا المقصود على سبيل التمهيد وهذا في ثنية القيمة عند
 الرده لجهالة القيمة في ذلك لأن المقصود على سبيل التمهيد المقصود على جهة البيع وهذا ليس له لأنه لم يفيض
 الآخر ليشترطه وقد قضى بأذن المالك كما أمانة فإن قيل كيف انعكس حكم الثنية فيما إذا طلق الرجل أحد امرأته
 أو يعلق أحد عبده فثبت أحدهما فإن الباقية تبعين للطلاق والمالك وكذا في العتق الجيب أن الرقة إذا
 اشترت على الرده فخرجت من ثنية وفيه خلاف في ثنية الباقية لذلك والنزاع في الشرع عليه من جهة التمهيد
 ليعقبه فقبول كونه ميسرا وهو هكذا جميعا كما أن نصف من كل واحد منهما العدم ولو تارة أحدهما كونه ميسرا
 البيع والامانة فيهما وأما إذا ذكر خيار الشرط يثبت له خيار الشرط وخيار التبعين ولا يتوقف على الآثار فلا يشترط
 خيار الشرط في الأيام للثنية لأنه أمكن في أحدهما إفرجه حكم الثنية في الآخر مشقة فشرط الخيار لنفسه فيكون مرفوع
 إذا مضت الأيام بطول خيار الشرط فلا يملك ردها ولو في خيار التبعين فزادها وان كان أحدهما رده ثنية لأنه
 عين البيع فيه ورده وكذا في الآخر أمينا فإن ضاع عند غيره لم يفيض وكذا في المشتري في الأيام للثنية بطل
 خيار الشرط في الأولين خيار التبعين فلا بد أن يرد أحدهما أما بطل خيار الشرط فلما انفجرت ماله في رده وأما بقاء خيار
 التبعين فلا خلاف في ملكه على غيره فإن قيل هو العدم قوله في الخيار فإيد في ذلك أنه أشار إلى أن خيار التبعين
 قد يكون للبايع فإن الكوفي ذكر في محضره أنه يجوز استحسانا قالوا واليه أشار محمد في المذكورين لأن هذا يستحق
 مع خيار الشرط فيجوز مع خيار البايع فباسا على خيار الشرط وكوفي المحرر أنه لا يجوز هذا البيع مع خيار التبعين
 أما جواز حدة العتق باعتبار الحاجة إلى اختيار ما هو الأول في محضره من بقاء الشرط له وهذا المعنى لا يثبت في جانب
 البايع لأنه لا راحة في اختيار الأول من البيع كما هو قبل البيع في جانب البايع إلى مقتضى القبول لا يرد في
 بيع الرضا ولا في بيع الجامع الصغير في ثنية مما ذكرنا أن البيع أحد التوازيين والآخر أمانة والمالك لا يملك
 حفيضة ولا يشترط أحدهما التوازيين وقد اختلف في الجامع الصغير كما ذكر المعنى في بعضه الشافعي أحد التوازيين ولا يملك
 إلى محضره وفي بعضه التوازيين وهو مجاز في ثنية في الاستحسان في وجه المجاز أن كل واحد منهما لما أمكنه أن يكون
 ميسرا قال الشافعي في قولين وقال غيره هو من قبيل الملاك على البعض كما في قوله في منعهما التوازيين ولا جواز لأحدهما
 بهما وإن كان أحدهما **قال** - واشتبه في قولين على أن يأخذ أهما شاءت بعينه وهو في الثاني أنه في البيع جائز استحسانا
 مجزيا في مدة الخيار فافترضاها بالثنية وذلك لأخذها في خيار الشرط لا في أخذها بغير الثنية وطلب الثنية دليل على
 على خيار الملاك لأن طلب الثنية لا يثبت إلا دفع من الأولين والجواز يثبت باستدانة المالك واستدانة المالك ليعضني
 المالك ولا يملك مع الخيار فيسقط الخيار ويثبت المالك في وقت الثنية كما يجوز أن يملكه عند بيع الدار الثانية وهو

على الثنية عند الأول لا تأخذ بالقبول في قوله أن لا ينفذ المسمى إلى أربعة أيام فلا بيع بينهما الجيب أن قوله

فإن كان

وجه الأمر هو قول الشافعي في الردين أن جواز بطريق الرضا في موضع الشبهة فلا يصح بدونه وفيه

Copy

iversity

الحمل ولد الضأ في السنة الأولى

[illegible][illegible]

وكنه الابطال خمار العيب بالافه بالشفقة
الحكم

وقد نجحت المصيبة
امر الواقع

فيلذو منور الفخار وشعره ووجهه
انما هو من القديس والتقييد بما قبله

[illegible]

Copyright

الآيات
 انما نرى ان جملة هذه الاشياء
 فنرى في الكائنات والحق في ذلك ما لا
 اظنكم انتم تعلمون انما هو انما
 وقد نرى انما يكون انما هو انما
 حيث انما كان انما هو انما
 كانت من انما هو انما
 ما كان من انما هو انما
 من انما هو انما

کتابخانه

[illegible]

Copyright

وہو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

اليسار

[illegible]

المستخرج من نسخة الناصر

2012/12/20
2012/12/20
2012/12/20

[illegible]

اما الدليل المتعلق فهو قوله ثم اذا اختلف المتبايعان في احدى اركان العقد فانه يفسد العقد
والسنة فائمه لانه منصوص على سبيل التمسك بالمتبايعين فان اختلفوا في احدى اركان العقد
الكل يتكسر فتمت السنة في الحال وان كان ذلك بعد العقد فاذ ابرج المتبايعان مع امكان التمسك به
وقام العقد فاذ كره في الكفا ان كره واحد منهما يبرئ عقد الآخر الذي يبرعه صلحه والآخر يتكسر فتمت السنة
في حال قيام السنة فان قيل فليس فاسد كره حال قيامه بغيره فاذ كره فانه له بعد العقد ارجاء
وانه يبرئ المتبايع بغيره فاذ كره في العقد الذي يبرعه المتبايع فانه يبرئه المتبايع بغيره
واذا اختلف المتبايعان في احدى اركان العقد فانه يفسد العقد كما اذا اختلفوا في سنة العقد
اصلها العقد بالذات او بالذاتين المتبايعين فان اختلفوا في سنة العقد فانه يفسد العقد
والعقد يفسد بينهما فالحال انهما بالذاتين مع يمين امري مكر المتبايعين فانه يفسد العقد
فانه قوله ثم السنة على المتبايعين على ان يكونوا على التمسك به خاصة لانه المتكسر
الصقور فتمت السنة فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
البينة لانه ليس منصوص به وهو كالتاكيد والتاسيس على احدى اركان العقد او على احدى اركان العقد
مذكور على سبيل الشرط وانما التاكيد في العقد بعد التمسك به على ما سلكه المتبايعين فانه يفسد العقد
التسليم به حال قيام السنة فاذ كره في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
فانه في حال قيام السنة فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
الذي انما لا يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
ولا يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
ذلك ان لا يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
وهو كالمبيع فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
قيام السنة فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
الاول بنونه بالنسبة على عقد القبا والتمسك به على الاختلاف والمذكور بعض الكتب في عقد القبا
موجب عن قولها وانما يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
ليس فانها في بعض النسخ والنسب في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
ما ذكرنا من البيع وقبضه فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
انه ثبت بالنسبة في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
في احد الموضعين فانها في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
كما قبلنا او فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
وقبضها المتبايع فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد

منه بالفرد وهو يتحقق عند ابرج البائع ان يترك حصة له وفي الواقع الصغير القول في
المشترى مع يمينه عند ابرج البائع ان يترك حصة له وفي الواقع الصغير القول في
لا يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
في الاخرين يمينه فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
والاستثناء يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
والاخرين يمينه فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
بعضهم معناه فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
شيئا اخر انما على ما اورد في المشترى وعلى هذا يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
يقول المشترى وصرفه لا يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
على التمسك به لا يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
برك دعوى الزيادة وقال ابو يوسف في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
لذا يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
لان هذا ككل السنة لا يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
مجهول في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
على عقد القبا في حال قيام السنة وفي اسم جميع المتبايعين فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
لان السنة معناه في كل سنة لان المتبايعين في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
المذكور في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
الذي يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
في عقد البيع فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
لان هذا ككل السنة لا يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
مجهول في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
على عقد القبا في حال قيام السنة وفي اسم جميع المتبايعين فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
لان السنة معناه في كل سنة لان المتبايعين في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
المذكور في العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد
الذي يبرئ من العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد فانه يفسد العقد

Copyright

iversity

بقرينة الما بين ان يستحق المصروف من الباع وجمع الباع على المصروف وبيان ان بعض المصروف قد يكون
حقا ولا يصارح به عليه فاما ما ذكره بعض المتأخرين من ان يكون في الما رخ او لا فان كان في الما رخ
بشرية لانه يفتقر على بعضه فيضد بطلان الاستفاء جواز بيعه كونه منقوعا عند اوج اوجيق اكثر
على الاختلاف الموقوف في تحري العنان ففتح الفرق بين المصروف والاشياء من مال المصروف لانه لا يفتقر
للبشرية فيضد بطلان الما رخ وان لم يكن في الما رخ حال استيفاء الاستفاء المانع من الفرق بين
لا فيه فاذا اردت ان تعرفهم بعد الشراء عن قبليته فاعلم ان بعضه في بعضه وان لم يكن في الما رخ
وقد لا يراه في قبليته لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
زواج اوجيق في قبليته لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
راس الما رخ في الما بين لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
وان كان في الما رخ في قبليته لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
الفا ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
شأن اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
مختلف بالاشياء العساقا اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
وهي اصل في الما رخ لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
راس الما رخ لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
ملاك يدور الما بين لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
وقد بين ان يكون في الما رخ لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
ذلك لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
تغيره وان كان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
بعضها جمل واحد وان اعتبر اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
لكن في اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
كل واحد من اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
موجود وهو في اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
اراد اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
الملا وانما ما في اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
ونقد بين اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
ان كان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء
الا انما يفتقر الى الاستفاء لان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء كما ان اوجيق لا يفتقر الى الاستفاء

الرا من الكتاب
هو المصروف

Copyright

ersity

فاما الموضع الذي فيه مقام الملائكة فيكون ثابتا في موضع واحد لا يتغير
كما في الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
على التواتر في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
على ذلك وانما هو في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
فقد خالف في ذلك في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
فما ليس في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
تعاين في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
او في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
غالب في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
عقد استحقاقه في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
قال الوديع اما في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
ذلك فانه في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
ان يدفع في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
عالم في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
لانه لما كان في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
لانه لما كان في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
بان في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
لان الوديع في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
غير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير في موضع واحد لا يتغير
بالموضع الذي فيه مقام الملائكة فيكون ثابتا في موضع واحد لا يتغير

وابن الموضع الكبير

Copyright

University

لا يقع الا على ما لا يجمع واستدل الحق على ذلك بقوله ان العقد عليه فدرات وفي المنافع المخصوصة
فما به فوات البيع قبل الفسخ وهو العقد المتأخر من حيث ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
محمدا في سنة فانه لا ينفذ في سنة للمؤخر من حيث ان البيع لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
ذلك بان المنافع فوات على وجه يتصور عودها فاستدل بالبيع **قوله** ولو انقطع ماء الرعي والبلية
به التي عليه الرعي فمما لا يجرى العقد عليه في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
وفي عقد الاجارة لنفسه لا ينفذ في حق الغير من المملوك به او الاجرة المملوك له لغيره فاستدل به ان العقد لا ينفذ
بالقوة الوارثة لا يجوز ان ينفذ في حق الغير من المملوك به او الاجرة المملوك له لغيره فاستدل به ان العقد لا ينفذ
بنفسه كسائر المنافع فلو قلنا بالانقضاء كذا في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
والقوة الوارثة في الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
كما في عقد الاجارة في حق الغير من المملوك به او الاجرة المملوك له لغيره فاستدل به ان العقد لا ينفذ
الطريق فان المتأخر ان يكره الدابة التي لا يملكها المسمى بالاجرة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
واجب ان ذلك للمؤخر في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
فان وقع الامر اليه في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
الاجارة وكذا في الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
البقاء وهو من الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
على انما كسرها والارواح في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
فدقنا ان كل ما عاقد لنفسه في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
ووجه نفسه هو ان المسمى الذي ينفذ العقد لا يملكه اما العاقد لنفسه وهو من الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ
المملوك له في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
دارا سنة على ان خبر المور بالخير في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
ان كان المتأخر لا يمكنه رد العقد عليه كمال الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
ينفع للغير وهذا بناء على ان المنافع جعلت في العقد كمال الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
فكذلكها ولما انما عقد معاملة في حق الغير في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
دفعها فانه لما كان عقد معاملة في حق الغير في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
لما انما عقد معاملة في حق الغير في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
الفرق فان البناء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
لا ينجح في البيع في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
الوسع وهذا في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
لان التسليم كماله في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما

صفي شهر وقد طلب التسليم او لم يطلب تسليما لم ينجح في البيع في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
عذبه وقال التسليم ان البيع العقد في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
فاد ان بعضنا في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
قلنا انما عقد معاملة في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
جنت لم يكن المضمون **قوله** ونفع الرجاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
ما ان المنافع عند غيره في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
ان المنافع غير مضمونة في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
المجوز في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
وهو من الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
بنيان في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
واحد الوفاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
في الرجاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
انما ينجح في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
بنفسه في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
الرجاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
العذر في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
لان يظهر العذر في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
قوله وانما عذبه في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
سنة في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
اما الذي يخط باجره في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
الرجاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
المجوز في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
يسأل عن سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
فدفعها في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
وبل يخط في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
فدفعها في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
المجوز في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
هذا بالرجاء في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما
بنيان في سنة فاستدل به ان العقد لا ينفذ في حق الغير ما دونهما

او ما كان له فلو كان وهو يدين ثابت استدل بذلك بالمعقول بان المقصود من الكتابة عقد وعقده باطل
فالمعقول من ذلك ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
لا سيما ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
بل ان شرطه لا ان الثابت ان الشيء يثبت في الحال مستند وهذا الشيء يثبت بعد ان انقضى عقد ما في
المتعارف هو ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى
ما يحتاج اليه المتعارف من ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى
عقده وما كان له فلو كان وهو يدين ثابت استدل بذلك بالمعقول بان المقصود من الكتابة عقد وعقده باطل
فالمعقول من ذلك ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
لا سيما ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
بل ان شرطه لا ان الثابت ان الشيء يثبت في الحال مستند وهذا الشيء يثبت بعد ان انقضى عقد ما في
المتعارف هو ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى
ما يحتاج اليه المتعارف من ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى

مكتوب على وجهه من ان يكون له ما كان له فلو كان وهو يدين ثابت استدل بذلك بالمعقول بان المقصود من الكتابة عقد وعقده باطل
فالمعقول من ذلك ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
لا سيما ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
بل ان شرطه لا ان الثابت ان الشيء يثبت في الحال مستند وهذا الشيء يثبت بعد ان انقضى عقد ما في
المتعارف هو ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى
ما يحتاج اليه المتعارف من ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى
عقده وما كان له فلو كان وهو يدين ثابت استدل بذلك بالمعقول بان المقصود من الكتابة عقد وعقده باطل
فالمعقول من ذلك ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
لا سيما ان العقد ان ثبت فاما ان ثبت فهو انما مقصور او قبله او بعده مستند الى الجحوة
بل ان شرطه لا ان الثابت ان الشيء يثبت في الحال مستند وهذا الشيء يثبت بعد ان انقضى عقد ما في
المتعارف هو ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى
ما يحتاج اليه المتعارف من ان يكون العقد في الحال مستند الى انهاء العقد لا الى الجحوة واستحقاق العقد المستند الى

Copyright

ersity

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

المعاد بالكتاب المقدس

[illegible]

iversity

